الفصل الرابع

التصور المقترح لتطوير "تشرة الإيداع" فى ضوء متطلبات البيئة الإلكترونية

٤/٠ تمهيد

٤/١ مقومات إصدار نشرة الإيداع

٤/٢ معايير اختيار مصادر المعلومات للتغطية بنشرة الإيداع

٤/٣ وصف مصادر المعلومات بنشرة الإيداع

٤/٤ الوظائف والواجهات

٤/٥ الإفادة والمستفيدون

٤/٦ شكل الإصدار والضبط الببليوجرافى الوطنى

٤/٧ التصور المقترح لخطوات إعداد وإتاحة نشرة الإيداع

٤/٨ خلاصة

obeikan.com

٤/٠ تمهيد

يتناول هذا الفصل التصور المقترح لتطوير "نشرة الإيداع" فى ضوء متطلبات البيئة الإلكترونية، بدءا من مقومات إصدار نشرة الإيداع فى شكلها الإلكترونى التى تتضمن وضع الرؤية والرسالة فى إصدارها، وتتابع الصدور وانتظامه ومدة التحديث، وضرورة وضع تشريع جديد للإيداع القانونى. ثم التركيز على معايير اختيار المصادر الإلكترونية التى سوف يتم إدارجها فى نشرة الإيداع، ومعايير الوصف لمصادر المعلومات، مع استعراض أهم وظائف واجهة التعامل للنظام الآلى "سيمفونى" المستخدم بدار الكتب وسمات نتائج البحث وطرق حفظها للمستفيدين منها، فضلا عن ضرورة تحديد الاستخدامات والمستخدمين الفعليين والمتوقعين للببليوجرافية الوطنية من خلال الاهتمام بدراسات الإفادة والمستفيدين من وظائفها وخدماتها. وتناول بعض أساليب الترويج والتسويق الإلكترونى لقاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع"، ودور دار الكتب باعتبارها المكتبة الوطنية لجمهورية مصر العربية فى مجال الضبط الببليوجرافى الوطنى، وإقامة علاقات تعاونية مع الناشرين للارتقاء بصناعة النشر الوطنى بالإضافة إلى مؤسسات المكتبات ومرافق المعلومات على المستويين العربى والدولى. وأخيرا خطوات إعداد قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع".

obeikan.com

١/٤ مقومات إصدار نشرة الإيداع

تتضمن مقومات إصدار الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية "نشرة الإيداع" مجموعة من العناصر التى يجب مراجعاتها وإعادة النظر فيها لتغيير الوضع الحالى لها والإفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك على النحو التالى:-

١/١/٤ الرؤية والرسالة فى إصدار نشرة الإيداع الإلكترونية

لا توجد إشارة واضحة وصريحة ضمن أهداف دار الكتب والوثائق القومية المصرية (دار الكتب, [١٩٩-]-b) وكذلك فى الخطة الاستراتيجية للدار فى الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ إلى إعداد وإصدار نشرة الإيداع (دار الكتب, ٢٠١٢). أما عن رؤية ورسالة إدارة الببليوجرافيا فى إصدار نشرة الإيداع سواء فى شكل مطبوع أو إلكترونى (إدارة الببليوجرافيا, ٢٠٠٩)، فهى تتلخص فى النقاط التالية :-

- رصد مفردات الإنتاج الفكرى الذى يعكس بالضرورة قيم مجتمع ما ومبادئه وممارساته العلمية وأنشطته المتداخلة ومجالاته المعرفية والثقافية المتباينة.
- تعد الأعمال الببليوجرافية الوطنية التى ترصد مفردات هذا الإنتاج وتجمعه وترتبه وتصنفه وتبرزه فى شكل مطبوع أو مصغر أو إلكترونى من المنجزات التى تحرص الدولة على إنتاجها ورعايتها وتطويرها، بهدف توثيق إنتاجها الفكرى الوطنى وإتاحته بأفضل السبل وأكثرها دقة وشمولا لكافة فئات المستفيدين الراغبين فى التعرف على هذا الإنتاج ودراسته وتحليله.
- إصدار الدولة عدة تشريعات وقوانين تكفل لهذه الأعمال ركائز الصدور وإمكانات الاستمرارية، وتحيطها بسياج من اللوائح الإدارية والمعايير الفنية الكفيلة بتقنين محتواها وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية شكلا ومضمونا.
- تمثل نشرة الإيداع الرؤى السابقة، حيث ترصد مفردات الإنتاج الفكرى المنشور فى مصر التى تودع فى دار الكتب القومية تنفيذا لأحكام قوانين حماية الملكية الفكرية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، ورقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، والقرار الوزارى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩٥، مع ضرورة التأكيد على أن أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ تقضى بإيداع مصنفات المؤلفين المصريين المنشورة خارج مصر(عباس, p.139,1999).

ومما سبق فإنه من الضرورى أن تتضمن أهداف دار الكتب المصرية واستراتيجياتها هدفين أساسين فى إطار الدور الذى تلعبه فى مجال إعداد وإصدار نشرة الإيداع، وذلك على النحو التالى:-

١- جمع وحفظ الإنتاج الفكرى المصرى المنشور داخل الدولة أو خارجها سواء فى شكل مطبوع أو إلكترونى عن طريق التشريع الذى ينظم عملية الإيداع القانونى، بالإضافة إلى دعم التراث الثقافى الوطنى من خلال إصدار الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية "نشرة الإيداع" التى تقوم بمهمة تسجيل هذا الإنتاج.

٢- تتولى دار الكتب المصرية -باعتبارها المكتبة الوطنية لجمهورية مصر العربية المنوط بها إصدار الببليوجرافية الوطنية وعملية الإيداع القانونى وفقا لأحكام القانون- مسئولية الضبط الببليوجرافى الوطنى، حيث إنها تزخر بمصادر تمكنها من تحقيق ذلك.

وعلى الجانب الآخر فإنه يلزم إعادة صياغة الرؤية والرسالة فى إصدار نشرة الإيداع المشار إليها خاصة أنه لم يتم تعديل هذه الرؤية فى إطار إطلاق قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لنشرة الإيداع، على أن تضمن هذه الرؤية الجديدة تغطية أنواع وأشكال أخرى من مصادر المعلومات لم تحظ بالتغطية فى نشرة الإيداع، بالإضافة إلى ضرورة إدخال تعديلات تتعلق بالتشريع الذى ينص على الإيداع القانونى.

وتقع مسئولية إصدار نشرة الإيداع على إدارة الببليوجرافيا بدار الكتب المصرية، حيث تتولى إخراجها فى شكل إلكترونى وحدة الحاسب الآلى أو ما يسمى مركز الخدمات الببليوجرافية والحاسب الآلى فى أحيان أخرى، وقد تلاحظ مسئولية وحدة الحاسب الآلى عن كل ما يتعلق بصيانة الحاسبات والشبكات وكذلك الإشراف على الموقع الإلكترونى لدار الكتب والنظام الآلى "سيمفونى" المستخدم بالدار وغيرها، بالإضافة إلى إصدار نشرة الإيداع. لذا فإنه من المفضل إعادة هيكلة وظائف هذه الوحدة وفصل الخدمات الببليوجرافية عن نشاط الحاسب الآلى، وتغيير مسمى إدارة الببليوجرافيا إلى "المركز الببليوجرافى" ومن ثم تتولى القيام بكافة الأنشطة الببليوجرافية بالدار (عبد الهادى, ٢٠١٠a)، مع ضرورة دعمها بالموارد البشرية من خلال مجموعة من أخصائيى المكتبات والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المؤهلين لذلك.

٢/١/٤ تتابع الصدور وانتظامه ومدة التحديث

تعانى "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن وبعد صدورها فى شكل قاعدة بيانات ببليوجرافية متاحة عبر شبكة الإنترنت من الاختلافات فى تتابع الصدور سواء الشهرية أو الفصلية، ويرجع ذلك فى الأساس إلى وجود قصور فى عملية الإيداع القانونى وعدم التزام الناشرين بإيداع النسخ المطلوبة منهم فى أقرب وقت ممكن بعد عملية النشر مباشرة (خلال ثلاثة أشهر)، فضلا عن عدم الاستفادة من التسجيلات الببليوجرافية الأولية للبرنامج الوطنى للفهرسة أثناء النشر (CIP) فى إصدار نشرة الإيداع فى الوقت المناسب لمستخدميها.

ويمكن علاج مشكلة تأخر صدور نشرة الإيداع فى الوقت المناسب للمستفيدين منها فى اتجاهين أساسين على النحو التالى:-

الاتجاه الأول: ويتمثل فى تزويد المستفيد بالمعلومات الببليوجرافية الوطنية والاعتماد الأساسى على عملية الإيداع القانونى، ولتجنب قصورها وصدور نشرة الإيداع فى أسرع وقت ممكن، فلابد أن تُقيم دار الكتب المصرية علاقات تعاونية مع الناشرين المصريين وسوق الكتاب المصرى للحصول على تسجيلات بالبيانات الببليوجرافية المبدئية لأوعية المعلومات التى لم تنشر بعد وهى فى مرحلة الإعداد، بحيث تكون على غرار تسجيلات الفهرسة أثناء النشر، بالإضافة إلى أن امتلاك بعض الناشرين قواعد بيانات ببليوجرافية لإصداراتهم تتاح عبر مواقع إلكترونية خاصة بهم يمكن أن يكون نواة جيدة لنجاح هذه العلاقات، ومن ثم يمكن أن تُصدر إدارة الببليوجرافيا ما يسمى بـــ "قائمة الأوعية الجديدة غير المنشورة" وذلك كجزء من قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لنشرة الإيداع على أن يتم تحديثها أسبوعيا، حيث تتلخص معادلة تحقيق ذلك فى الآتى "التعاون + الإتاحة = التوقيت المناسب" (Tedenmyr, 2001).

الاتجاه الثانى: ويتمثل فى قيام إدارة الفهارس بدار الكتب المصرية بمراجعة سياستها فى تطبيق البرنامج الوطنى المصرى للفهرسة أثناء النشر، وذلك بالاتفاق مع الناشرين المصريين حول إعداد جدول زمنى مفصل لعملية الفهرسة أثناء النشر CIP (عبد الهادى, ٢٠١٠ .b, pp 120-121) وذلك على النحو الآتى:-

١- يقدم الناشر استمارة بيانات CIP تحتوى على البيانات الببليوجرافية لوعاء المعلومات قبل نشره باثنى عشر أسبوعا على الأقل، ويفضل إتاحة استمارة بيانات CIP هذه للناشرين إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت Online application من خلال إنشاء صفحة خاصة بخدمة الفهرسة أثناء النشر عبر الموقع إلالكترونى لدار الكتب.

٢- تُعد إدارة الفهارس التسجيلة وترسلها إلى الناشر فى شكلها البطاقى الذى سوف يظهر خلف صفحة عنوان الوعاء وذلك عبر البريد إلالكترونى أو الفاكس خلال عشرة أيام.

٣- يُخطر الناشر إدارة الفهارس بأى تغييرات فى البيانات الببلوجرافية للوعاء حتى يتسنى لها إجراء تلك التعديلات فى التسجيلة.

٤- تظهر تسجيلة CIP من خلال قاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع خلال شهر من إعداد التسجيلة، وقبل شهرين من تاريخ النشر الواقعى للوعاء. فقد يمكن أن تظهر تسجيلات CIP تحت ما يسمى بـــ " قائمة تسجيلات الفهرسة أثناء النشر" كجزء من قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية أو فى شكل ملف (PDF- إكسيل) وإتاحتها أيضا عبر شبكة الإنترنت.

٥- ترسل إدارة الفهارس إخطارات للناشر فى حال تأخر نشر الكتاب ثلاثة أشهر بعد ظهور تسجيلة CIP بالببليوجرافية الوطنية، وعدم إيداع وعاء المعلومات لدى إدارة الإيداع القانونى بدار الكتب وظهور التسجيلة الأصلية المدققة.

٣/١/٤ تشريع الإيداع القانونى

تعتمد دار الكتب فى إصدار "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية بشكل أساس على عملية الإيداع القانونى للإنتاج الفكرى المصرى، وقد لوحظ وجود خلل واضح فى هذه العملية من خلال عدم التزام الناشرين بإيداع النسخ المقررة، وعلى الجانب الآخر عدم وجود آليات أو عقوبات فعالة لتطبيق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية. ومن هذا المنطلق يمكن تقديم الاقتراحات الآتية فى هذا الشأن:-

١- ضرورة وضع مشروع قانون جديد لـــ "الإيداع القانونى"، حيث تبين من خلال التجربة أن قانون الإيداع المنفصل هو أكثر فعالية من التشريعات التى تشكل جزءا صغيرا من قانون آخر هو قانون حماية حقوق الملكية الفكرية. على أن يتضمن القانون الجديد العناصر الآتية:-

- مبادئ أساس حول قانون الإيداع.
- نص تشريع الإيداع القانونى.

• تضمين عناصر نظام الإيداع القانونى (مصدر النشر – الشمولية وتحديد الوثائق محل الإيداع – المُودِع – المُودَع لديه – عدد النسخ– التكلفة– توقيت أو مدة الإيداع).
• أنواع مصادر المعلومات التى تخضع للإيداع القانونى (المصادر المطبوعة والتسجيلات الصوتية والمرئية والمصادر الإلكترونية وغيرها).

٢- فى إطار إعداد قانون منفصل للإيداع القانونى، فإنه من الضرورى مراجعة اللائحة الداخلية لدار الكتب خاصة ما يتعلق منها بإدارة الببليوجرافيا، وذلك لإدراج أنواع جديدة من مصادر المعلومات فى قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لنشرة الإيداع بتسجيل بيانتها الببليوجرافية وهى (التسجيلات الصوتية والمرئية– الدوريات– المخطوطات– مصنفات الحاسب الآلى من البرامج وقواعد البيانات– فنون الرسم والتصوير والخرائط الجغرافية والتخطيطات– فنون الحفر والنحت والخزف والعمارة– مصنفات التصوير المرئية والسينمائية) ويمكن تحقيق ذلك بكل سهولة خاصة أن تلك المصادر يتم إيداعها بالفعل، ويتبين ذلك من النصوص القانونية القائمة بالفعل، والتى تقضى بالآتى:–

• المادة ١٨٤ من مواد حقوق المؤلف بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ تقضى بإيداع المصنفات والتسجيلات الصوتية والأداءات المسجلة والبرامج(حماد, ٢٠٠٩) .

• إيداع الدوريات الجديدة المنشورة فى مصر فى إدارة الدوريات بدار الكتب وفقا لأحكام القانون (دار الكتب, [١٩٩–]–a).

• إيداع مصنفات فنون الرسم والتصوير والخرائط الجغرافية والتخطيطات بدار الكتب وفقا لأحكام القانون.

• إيداع مصنفات فنون الحفر والنحت والخزف والعمارة فى المركز القومى للفنون التشكيلية وفقا لأحكام القانون، وضرورة التنسيق مع دار الكتب لتخصيص أرقام الإيداع.

• إيداع مصنفات التصوير المرئى والسينمائية فى المركز القومى للسينما وفقا لأحكام القانون وضرورة التنسيق مع دار الكتب لتخصيص أرقام الإيداع.

• تقضى أحكام قانون حق المؤلف المصرى رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٢ بإيداع مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وذلك بمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، وضرورة التنسيق مع دار الكتب لتخصيص أرقام الإيداع.

• تقضى أحكام قانون المخطوطات رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ أن الإدارة العامة للمخطوطات بدار الكتب المصرية هى الجهة الوحيدة فى مصر المنوط بها تطبيق أحكامه، كما تقضى المادة ٣٣ من هذا القانون بضرورة تسجيل كل من يمتلك أو يقتنى مخطوطا فى جمهورية مصر العربية بإدارة المخطوطات مع احتفاظ المالك به والإدارة مسئولة عن ترميمه (قانون المخطوطات, ٢٠٠٩).

- ضرورة اتباع دار الكتب المصرية أسلوب الإيداع الإلكترونى من خلال إنشاء موقع إلكترونى مخصص لذلك بتسجيل الناشرين مصادر المعلومات الجديدة الصادرة عنهم فى مقابل الحصول على رقم للإيداع وكذلك ترقيم دولى موحد للكتاب. وقد تضمنت توصيات ندوة تسويق الكتاب المصرى التى عقدت يومى ٣ و٤ إبريل عام ٢٠١٣ "حث دار الكتب المصرية على استثمار تقنيات المعلومات فى إصدار رقم الإيداع والرقم المعيارى الدولى للكتاب والفهرسة أثناء النشر، إذ يمكن لذلك أن يصب فى النهاية فى قناة ببليوجرافية وطنية مصرية" (ندوة تسويق الكتاب المصرى, ٢٠١٣).

٢/٤ معايير اختيار مصادر المعلومات للتغطية بنشرة الإيداع

ينبغى التركيز على ضرورة اكتمال تغطية نشرة الإيداع للمصادر المطبوعة الأخرى من (الدوريات- الصحف- الرسائل الجامعية وغيرها) حيث اقتصرت فى تغطيتها على الكتب فقط رغم توافر إمكانية تحقيق ذلك بالنسبة لبعض المصادر المطبوعة والمواد السمعية والبصرية التى سبق الإشارة إليها وهى (التسجيلات الصوتية والمرئية- الدوريات- المخطوطات- مصنفات الحاسب الآلى من البرامج وقواعد البيانات- فنون الرسم والتصوير والخرائط الجغرافية والتخطيطات- فنون الحفر والنحت والخزف والعمارة- مصنفات التصوير المرئية والسينمائية) خاصة أنه يتم إيداعها بالفعل سواء بدار الكتب مباشرة أو فى غيرها من المؤسسات وفقا لأحكام بعض النصوص القانونية القائمة.

كما يجب تغطية المصادر الإلكترونية، إذ لم تتطرق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ خاصة مواد حقوق المؤلف إلى إيداع المصادر الإلكترونية، ومن ثم تحتاج دار الكتب المصرية إلى إعادة النظر فى التشريع الذى ينص على الإيداع القانونى، فضلا عن ضرورة وضع استراتيجية توضح المعايير والسياسات التى سوف تتبعها فى إيداع المصادر الإلكترونية سواء كانت مادية الشكل أو ديناميكية الشكل وكذلك المنشورات المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من جودة التشريعات إلا أن مؤسسات الدولة تواجه أحيانا صعوبات فى تطبيق أحكامها نظرا لعدم وجود إجراءات محددة مسبقا لتحقيق ذلك. وينبغي أن تتضمن تلك الاستراتيجية العناصر التالية :-

أولاً: تنمية المجموعات الوطنية للمصادر الإلكترونية، وتشمل:-

١-معايير اختيار المصادر الإلكترونية

تخلص هذه المعايير فى الجوانب الرئيسة الموضحة بعد(Žumer, 2009, p. 31)- خاصة إذا اعتمدت دار الكتب على انتقاء مصادر معينة وفقا لأهمية محتواها- فليس كل ما ينشر إلكترونيا -خاصة على شبكة الإنترنت- جدير بإيداعه :-

- المستوى الفكرى والبحثى والعلمى للمصدر.
- خدمة احتياجات البحوث المستقبلية.
- احتواء المصادر الإلكترونية على معلومات ذات قيمة لسكان البلاد على اختلاف تنوعاتهم الثقافية.
- أن تتمثل فى محتوياتها الاهتمامات المعاصرة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية أو السياحية.
- قيمة المؤلف أو الناشر أو المنتج.
- التفرد، أى الصدور فى شكل رقمى فقط.
- المواد حولة من الشكل المطبوع إلى شكل إلكترونى.
- المواد المعرضة للضياع أو الفقدان.
- أن تحتوى على معلومات تمثل اهتمامات للأقليات أو تعكس وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتاريخ الوطن أو الثقافة أو الأحداث الاجتماعية.
- أن يكون لها متطلبات تقنية فى الاستخدام.
- توافر الميتاداتا المرتبطة بها.
- أن يتم حفظها من قبل وكالة أخرى أو مستودع موثوق فيه.

٢-أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت التى سوف يتم إيداعها وإدراجها بنشرة الإيداع

- مصادر إلكترونية مادية الشكل.
- المصادر المتاحة عبر شبكة الإنترنت ديناميكية أو ثابتة الشكل.

٣-الفئات المستثناة من المصادر الإلكترونية تشمل الآتى (Žumer, 2009, p. 32):-

(مع ضرورة التأكيد على إعادة النظر فى استبعاد هذه الفئات فى ضوء احتمالية أن تخدم مصلحة مستخدمين محددين)

- برامج التطبيقات / البرمجيات.
- لوحات النشر.
- غرف الدردشة.
- ملفات الكوكيز.
- تكرارات الطباعة والمصادر الأخرى التناظرية.
- رسائل البريد الإلكترونى.
- الألعاب.
- المصادر غير الرسمية / غير الكاملة (المسودات / أجزاء مختارة من أكبر المصادر / العمل الذى يتم مناقشته).
- مجموعات الأخبار.
- تسجيلات المنظمات.
- مواقع الإعلان / البيع بالتجزئة.

ثانيا: معالجة المصادر الإلكترونية المودعة بدار الكتب، وتشمل:-

١- عملية التسجيل والفحص الأولى للمصادر الإلكترونية ومتطلباتها، حيث تتشابه هذه العملية مع إجراءات ومحاضر لجنة الفحص بإدارة التزويد(حماد, ٢٠٠٩, p. 266):-

- معايير اختيار المصادر الإلكترونية.
- شروط إتاحة المصادر الإلكترونية.

* مجانية.

* بمقابل مادى.

obeikan.com

- شروط الوصول للمصادر الإلكترونية وطرق جمعها.
  * عن بعد، عبر استخدام الشبكات الحاسوبية.
  * عن طريق الحاملين لها أو من خلال إدخالها إلى جهاز الحاسوب.
- مراجعة قانون الإيداع وخاصة ما يتعلق بإيداع المصادر الإلكترونية.

٢- خطوات عملية الفحص الأولى للمصادر الإلكترونية (حماد, ٢٠٠٩, p. 268).

٣- تقرير عملية الفحص للمصادر الإلكترونية.

٤- تسجيل المصادر الإلكترونية.

٥- إجراءات توزيع التسجيلات الببليوجرافية للمصادر الإلكترونية خاصة بالببليوجرافية الوطنية (الضبط الببليوجرافى الوطنى).

٦- عملية تخزين وحفظ المصادر الإلكترونية وصيانتها وتشمل (حماد, ٢٠٠٩, p. 276):-

- المواصفات المعيارية للعمليات الإجرائية للمصادر المودعة.
- تخزين المصادر الإلكترونية (أماكن وأنظمة التخزين والصيانة).
- حفظ المصادر الإلكترونية.
  * الحفظ الفكرى طويل الأمد.
  * حفظ وسائط المعلومات.
  * حفظ التقنية وحل مشكلة الزوال والإختفاء.

٧- إتاحة المصادر الإلكترونية المودعة واسترجاعها.

٨- إدارة المصادر الإلكترونية المودعة التى يتم حفظها فى الأرشيف الرقمى (حماد, ٢٠٠٩, p. 278)، حيث تتضمن عمليات: (إضافة المصادر الإلكترونية الجديدة- إتاحتها- تحديثها- حذفها).

٣/٤ وصف مصادر المعلومات بنشرة الإيداع

تبين من خلال الدراسة اكتمال البيانات الببليوجرافية وصحتها بالتسجيلات فى نشرة الإيداع لعامى (٢٠٠٨-٢٠١١) ومطابقتها لمصادر المعلومات نفسها ومراعاتها لكافة قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية المستخدمة فى الوصف وذلك بنسب مرتفعة فى حقول المستوى الأول من الوصف الببليوجرافى، وعلى الرغم من ذلك لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة نحو تطوير معايير المحتوى سواء الوصفية والموضوعية والأرقام المعيارية الدولية والضبط الاستنادى الوطنى وذلك على النحو التالى :-

١- ضرورة قيام دار الكتب -بالتعاون مع المكتبات ومرافق المعلومات وغيرها- بتعريب التقنين الجديد للوصف الببليوجرافى لأوعية المعلومات (RDA)، حيث يجب أن يحل محل قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية المستخدمة فى هذا الشأن. خاصة أن هناك خطوات فعلية نحو تطبيقه فى عدة دول من بينها (أستراليا- إسرائيل – كندا- بريطانيا – السويد) فى الوصف الببليوجرافى بتسجيلات ببليوجرافياتها الوطنية.

٢- تكثيف الجهود نحو الاستمرار فى إعداد قائمة استنادية بأسماء المؤلفين القديمة والحديثة، وبالموضوعات على أن تكون فى شكل إلكترونى.

٣- إعادة النظر فى قوائم رؤوس الموضوعات العربية المستخدمة وهى قائمة رؤوس الموضوعات العربية القياسية للمكتبات ومراكز المعلومات وقواعد البيانات فى طبعتها الأولى بتاريخ عام ٢٠٠٢ وقائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى فى طبعتها الثانية بتاريخ ١٩٩٤، حيث أنهما لم يُحدثا بصفة مستمرة ومنتظمة مما يدفع المفهرسين فى أحيان كثيرة إلى وضع رؤوس موضوعات تعبر عن الموضوعات الجديدة. بالإضافة إلى أن طريقة بناء وعرض رؤوس الموضوعات بها لا تتناسب والأنظمة الآلية المستخدمة (عبد الهادى, ٢٠١٠b)، لذا يجب أن تضطلع دار الكتب بدورها نحو إعداد قائمة رؤوس موضوعات عربية بما يتناسب والتطورات الحديثة فى هذا المجال.

٤- ضرورة إعادة النظر فى خطة تصنيف ديوى العشرى المعدلة عربيا، حيث تعتمد دار الكتب على هذه الخطة فى طبعتها ٢١ بتاريخ ٢٠٠٠، وقد أفاد المسئولون بالدار أنهم يستخدمون كذلك الطبعة العربية المعدلة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٠٠٢ على الرغم من أن آخر الطبعات المعربة هى الطبعة ٢١، الأمر الذى يستلزم الرعاية المؤسسية والسعى نحو استكمال الجهود الفردية لتعريب خطة تصنيف ديوى العشرى فى طبعتها ٢٣. وعلى الجانب الآخر يمكن إحياء جهود دار الكتب نحو تعريب تصنيف ديوى العشرى عام ١٩٢٩ من خلال وضع جداول لتصنيف ديوى العشرى باللغة العربية بعد أن أجريت التعديلات اللازمة عليها، وذلك لضمان توافر نظام تصنيف وطنى (الشامى, ٢٠١١).

٥- ضرورة قيام دار الكتب بمتابعة تطور العديد من المعرّفات الجديدة لأوعية المعلومات مثل (المعيار الدولى للرقم المسلسل (ISSN-L)- المعيار الدولى الموحد للنص (ISTC)- الترقيم الدولى للأعمال السمعية و البصرية- الترقيم الدولى للأعمال الموسيقية (ISWC)- الترقيم

الدولى للتسجيلات (ISRC)– المعيار الدولى المعرف للأشخاص أو الهيئات الاعتبارية (ISPI/ISNI)) خاصة مع استخدام التقنين الجديد RDA فى وصف المصادر وإتاحتها، وكذلك إدراج أنواع جديدة من أوعية المعلومات خاصة الإلكترونية منها. فضلاً عن ضرورة منح دار الكتب الأرقام المعيارية الدولية للناشرين من خلال استمارات متاحة عبر شبكة الإنترنت Online application كما هو الحال مع الإيداع الإلكترونى، حيث يقوم كل ناشر باستكمال بيانتها.

٦– ضرورة أن تسند دار الكتب رقم الببليوجرافية الوطنية NBN لكل تسجيلة يتم إنشائها للببليوجرافية الوطنية "نشرة الإيداع".

٤/٤ الوظائف والواجهات

كانت دار الكتب تستخدم نظاما آليا مصريا قياسيا لإدارة المكتبات يُعرف بلسم "نظام شعيره" حيث أشرف على تنفيذه المهندس/ محمد عبد الحميد شعيره من خلال مركز الاستشارات الهندسية بكلية الهندسة فى جامعة عين شمس عام ١٩٩٨، وقد أشار العاملون بالدار إلى أنه من أفضل النظم المستخدمة آنذاك، حيث يعد نظاما وطنيا يدعم اللغة العربية وصمم خصيصا لدار الكتب. وقد تم التحويل إلى نظام الأفق الآلى (Horizon) الذى توقف العمل به أيضا وأصبح النظام الآلى المتكامل للمكتبات سيمفونى (symphony) هو المستخدم لإدارة دار الكتب المصرية، وهو مصمم من قبل شركة سيرسي داينكس sirsidynix، وقد بذلت شركة النظم العربية المتطورة جهدا كبيرا في تطوير النسخة العربية منه، حيث يجمع بين خصائص ومميزات النظام الآلى (Unicorn) ونظام الأفق الآلى (Horizon). كما لوحظ كثرة التحول من نظام آلى لآخر وهو الأمر الذى يتكلف نفقات مرتفعة، مما يتطلب من دار الكتب المصرية اتخاذ الآتى:–

- ضرورة اختبار النظم الآلية المتكاملة التى سوف تستخدم فى إدارة أنشطة دار الكتب اعتمادا على المواصفات التقنية والوظيفية التى تلائم احتياجاتها الفعلية على تنوعها واختلافها، ووفقا للمعايير والتقنيات والبروتوكولات الدولية والوطنية وأحدث التقنيات فى هذه التطبيقات، تلك التى وضعتها وثيقة النظم الآلية المتكاملة للمكتبات (مركز تقييم وإعتماد هندسة البرمجيات, ٢٠٠٥).

- أما عن النظام الآلى الحالى المستخدم "سيمفونى" فإنه من الضرورى اتخاذ الخطوات التالية:-

١- إعداد واجهة تعامل منفصلة خاصة بقاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع User Interface تمكن المستفيد من البحث داخلها على أن تكون باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك بتحديد الأسلوب المناسب لهم لصياغة تلك الاستفسارات، والتى تتنوع بين(Žumer, 2009, p. 56):-

* إدخال واحد أو أكثر من شروط البحث (الكلمات المفتاحية).
* ملء نموذج.
* اختيار من قوائم مصلطلحات البحث.
* صياغة منطقية مع عمليات الربط البولينى.
* استخدام اللغة الطبيعية.

٢- ضرورة تحديد السمات الواجب توافرها فى نتائج البحث التى تظهر للمستفيدين، ومن أبرز هذه السمات (Žumer, 2009, p. 57):-

* الاتساق فى عرض البيانات.
* كفاءة عرض المعلومات لضمان استيعاب المستفيد.
* استهلاك الحد الأدنى من الذاكرة لدى المستفيد.
* ملاءمة عرض البيانات مع البيانات المدخلة.
* مرونة تحكم المستفيد فى عرض البيانات.

٣-ضرورة تفعيل إمكانية حفظ نتائج البحث بالطباعة أو إرسالها عبر البريد الإلكترونى الموجودة بالفعل بالنظام الآلى، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الحصول على البيانات الببليوجرافية فى أى صيغة سواء كانت (MLA, APA, Chicago) وذلك لاستخدامها فى إعداد الاستشهادات المرجعية والقوائم الببليوجرافية للبحوث. وينطبق الأمر ذاته بالنسبة لتوفير الارتباطات التشعبية (Hyperlink) ليتمكن المستفيد من الوصول المباشر إلى المصدر نفسه أو مصادر ذات صلة أو مصادر لنفس المؤلف.

٤-ضرورة صياغة مرفق المساعدة (Help) الذى يقدم تعليمات وإرشادات للمستفيدين تمكنهم من البحث داخل قاعدة البيانات الببليوجرافية بسهولة ويسر،

خاصة أنه غير مفعل بالنظام الآلى، على أن يتم صياغتها وفقا للشروط الآتية (Žumer, 2009, p. 58):-

* إتاحتها فى جميع الأوقات.
* سهولة الدخول أو الخروج لأى مستفيد من مرفق المساعدة.
* تشييدها بشكل جيد.
* أن تكتب جيد وبلغة سهلة.
* استيعابها أكثر من مستوى واحد للمستخدم.

٥/٤ الإفادة والمستفيدون

تعانى "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية من عدم اهتمام دار الكتب بتحديد فئات المستخدمين لها ومتطلباتهم البحثية، مثلها مثل الأنشطة الببليوجرافية والخدمات الأخرى التى تقدمها الدار. حيث يجب أن تحظى دراسات احتياجات المستخدمين ورضائهم عن خدمات المعلومات التى تقدمها الدار بمزيد من الاهتمام؛ للتعرف على فئات المستخدمين الحاليين والمتوقعين وتحديد احتياجاتهم ورصد التغيرات التى تطرأ عليها. وتعد الدراسات الاستقصائية من أفضل الطرق لدراسات الإفادة والمستفيدين من نشرة الإيداع، على أن تركز الأسئلة الواردة بها على نفس نقاط دراسات الإفادة من استخدام الفهرس المتاح للجمهور على الخط المباشر (الشوابكة, ٢٠١٣)، ولكن مع اختلاف وظيفة وأهمية الببليوجرافية الوطنية عن الفهرس الإلكترونى. ويجب أن يتناول الاستبيان حول تحديد فئات المستفيدين ومتطلباتهم البحثية من قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" النقاط التالية:-

١-واقع استخدام "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية من حيث :-

- كثافة الاستخدام.
- الأغراض والمتطلبات البحثية.
- أماكن الاستخدام والدخول على قاعدة البيانات الببليوجرافية :-

* الحاسب الشخصى بالمنزل.
* أجهزة الحاسب فى دار الكتب.
* أماكن أخرى.

- درجة الاعتماد على الخدمات والتسهيلات المتوفرة بقاعدة البيانات الببليوجرافية :-

* الحجز وطلب نسخ إضافية والإعارة التعاونية.
* حفظ التسجيلات وطباعتها أو إرسالها عبر البريد الإلكترونى.

* تقييد البحث باستخدام الروابط البولينية.

- كيفية البحث وتعلم استخدام قاعدة البيانات الببليوجرافية :-

* بواسطة المستخدم نفسه دون مساعد.
* بمساعدة أخصائى المكتبات بدار الكتب.
* بمعاونة أحد الزملاء.

٢-مستويات البحث ونقاط الوصول الأكثر استخداما من جانب المستفيدين، وتشمل الآتى:-

- مستويات البحث المستخدمة (المستوى البسيط أو المستوى المتقدم).
- نقاط الوصول أو متطلبات البحث (المؤلف- العنوان- الناشر- تاريخ النشر- اللغة/ الدولة- النوع/ الشكل- الموضوع- المعرف أو المحدد- الجمهور المقصود).

٣-تقييم المستخدمين لكفاءة قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "ثشرة الإيداع" ولدرجة نجاحهم أو فشلهم فى البحث فيها.

- درجات تقييم المستخدمين لكفاءة وفعالية قاعدة البيانات الببليوجرافية.
- سلوك المستخدمين عند فشلهم فى الحصول على نتائج بحثية جيدة.

٤- أهم الصعوبات التى تواجه المستخدمين عند استخدام قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ"ثشرة الإيداع".

٥-اختلاف الصعوبات التى تواجه المستخدمين عند استخدام قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ"ثشرة الإيداع" تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمى والتخصص، وتحديد الاستخدامات أو أى من الفئات التالية يستخدم الببليوجرافية الوطنية :-

- المستفيدون النهائيون (القراء، الباحثون).
- المفهرسون.
- أخصائيو التزويد.
- أخصائيو تنمية المقتنيات.
- أخصائيو المراجع.
- إدارة الإيداع القانونى.

- أمناء المكتبات لتحديد الاتجاهات فى مجال النشر وخطة المحافظة على الإجراءات.
- إدارة الرقمنة.
- الناشرون.
- بائعو الكتب.
- الوكالة المسئولة عن إصدار الببليوجرافية الوطنية.
- الإحصاءات الرسمية.
- إدارة منظمات حقوق الملكية الفكرية.
- مبرمجو الحاسوب.

٦/٤ شكل الإصدار والضبط الببليوجرافى الوطنى

سوف يتم استعراض بعض المقترحات حول الترويج والتسويق لنشرة الإيداع الصادرة فى شكل قاعدة بيانات ببليوجرافية متاحة عبر شبكة الإنترنت، وتطبيق مؤشرات ومعايير قياس الأداء للمكتبات الوطنية، ودور دار الكتب المصرية فى مجال الضبط الببليوجرافى الوطنى، وإقامة علاقات تعاونية مع الناشرين المصريين ومؤسسات المكتبات ومرافق المعلومات، وذلك على النحو التالى :-

- تعانى قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" من عدم اهتمام بالترويج والتسويق لها، حيث إن العاملين فى الأقسام أو الإدارات المختلفة بدار الكتب ليس لديهم أية معلومات بشأنها، فماذا عن المستفيدين أنفسهم؟ ومن هذا المنطلق يجب أن تقوم دار الكتب بإعداد خطة تسويقية لنشرة الإيداع، خاصة مع عدم إدراك العاملين فى المكتبات والمعلومات لأهمية الترويج والتسويق لخدماتهم المختلفة، فمؤسسات المكتبات والمعلومات لا تهدف إلى الربح وإنما تقدم خدماتها بالمجان. ولا يتحقق الترويج لقاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع بالاعتماد فقط على الأساليب التقليدية، بل من الضرورى التركيز على أساليب الترويج الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت نظرا لانخفاض تكاليفها. ولبناء خطة تسويقية ناجحة لا بد من الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هامة هى(مرزقلال, ٢٠١٠, p. 39) :-

١- ما السبل التى يمكن أن يصل بها المستفيد من الموقع الإلكترونى لقاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" ؟

٢- ما الصفحات الأكثر انتشارا على شبكة الإنترنت؟

٣- كيف يتم عمل حملة إعلانية على شبكة الإنترنت؟

ومن أبرز عناصر المزيج الترويجى الإلكترونى استخداما عبر مواقع شبكة الإنترنت الإعلان الإلكترونى (مرزقلال, ٢٠١٠, p. 40):-

• أسلوب البانر Banner or Web banner الذى يظهر فى الركن الأعلى من الموقع.
• أسلوب الإعلان المصغر Button Advertisement وهو أصغر من البانر ويظهر فى شكل مربع أو مستطيل يحمل شعار نشرة الإيداع فى الركن الأسفل من الموقع.
• إعلان مرئى من خلال فيلم تعريفى قصير عن أهمية ووظائف "نشرة الإيداع" وشكل صدورها.

وقد تكون هذه الإعلانات الإلكترونية ديناميكية أو ثابتة، حيث يمكن وضع الإعلان عبر بعض المواقع الإلكترونية الآتية :-
• الصفحة الرئيسة لموقع دار الكتب والوثائق القومية.
• مواقع الناشرين واتحاد الناشرين المصريين والهيئة المصرية العامة للكتاب ومواقع الإعلان وبيع الكتب الجديدة مثل (موقع دار الكتب- موقع النيل والفرات. كوم... وغيرها).
• مواقع المكتبات ومرافق المعلومات بالدولة بأنواعها المختلفة.
• الإعلانات المدفوعة والمجانية عبر موقع التواصل الاجتماعى (الفيس بوك Facebook- تويتر Twitter).
• إمكانية الوصول للموقع الإلكترونى لقاعدة البيانات الببليوجرافية عن طريق محركات البحث العامة مثل (جوجل Google- ياهو Yahoo- بينج Bing وغيرها)، فضلا عن الخدمة الإخبارية RSS عبر أى من المواقع الإلكترونية.

ولا ينبغى الاقتصار على أساليب التسويق الإلكترونى، خاصة أن هناك بعض المستخدمين لديهم قدرات خاصة للتعامل مع شبكة الإنترنت، وبالتالى فإنه من الضرورى استخدام أساليب التسويق التقليدى التى يمكن إيجازها فى ثلاثة أساليب هى (المعارض والندوات والمؤتمرات- الإعلان فى وسائل الإعلام- الملصقات والإعلانات المطبوعة).

- ضرورة اهتمام دار الكتب بقياس فعالية قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" حرصا منها على تلبية احتياجات مستخدميها بجودة عالية وتطويرها بصفة مستمرة، حيث يتحقق ذلك من خلال تطبيق مؤشرات الأداء فى المكتبات الوطنية الصادرة عن قسم المكتبات الوطنية بالاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) ومؤتمر مديرى المكتبات الوطنية الأوروبية (CNEL) التقرير الفنى ISO/TR 28118:2009 خاصة ما يتعلق بالببليوجرافية الوطنية من معرفة النسبة المئوية للإنتاج الفكرى

الوطنى الذى تغطيه، والنسبة المئوية للعناوين الجديدة المضافة للببليوجرافية الوطنية، وأخيرا حساب تكلفة إعداد وإنتاج الببليوجرافية الوطنية.

- تستطيع دار الكتب المصرية باعتبارها المكتبة الوطنية القيام بدورها فى عملية الضبط الببليوجرافى الوطنى من خلال:-

• طلب المساعدة من المجتمع المحلى أو الإقليمى أو الدولى لتطوير أنشطتها الببليوجرافية الوطنية والاستفادة من نجاحاته وإخفاقاته فى إعداد وإصدار الببليوجرافيات الوطنية.

• قيام الدار بدورها التنفيذى والاستشارى فى التنسيق بين مجموعة المكتبات ومرافق المعلومات على المستوى الوطنى للمشاركة فى مصادر المعلومات والاستفادة من الميتاداتا.

• تبادل التسجيلات الببليوجرافية للإنتاج الفكرى الوطنى مع مؤسسات المكتبات ومرافق المعلومات على المستويين العربى والدولى.

• مشاركة الدار فى أنشطة قسم الببليوجرافيا بالاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA)، مع ضرورة إرسال استمارة تسجيل البيانات الخاصة بـــ "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية National Bibliographic Register Template كما هو الحال مع الببليوجرفيات الوطنية لدول العالم الأخرى، ومؤتمر مديرى المكتبات الوطنية (CDNL)، فضلا عن أنشطة الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (اعلم).

- ضرورة التنسيق بين دار الكتب والمركز القومى للفنون التشكيلية والمركز القومى للسينما ومكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء لتخصيص أرقام الإيداع للمصادر المودعة لديهم وظهور بياناتها الببليوجرافية فى قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع".

- ضرورة إقامة علاقات تعاونية بين دار الكتب والناشرين المصريين للاستفادة من الميتاداتا فى مجال صناعة النشر، وذلك من خلال تنفيذ الاجراءات الآتية(Žumer, 2009, pp. 104-105):-

• تسجيل ميتاداتا المصدر الإلكترونى لمرة واحدة فقط.

- استخدام الميتاداتا من قبل الوكالات المختلفة وفقا لاحتياجاتها.
- توفير مستويات مختلفة من الميتاداتا.
- خلق فرص للتعاون بغض النظر عن حجم الناشر.
- دعم الترويج والتسويق.
- دعم ضمان الإتاحة
- زيادة إنتاج الميتاداتا
- تعزيز التواصل الفعال الجيد، والتواصل بين وكلاء مجال النشر والمستخدمين النهائيين.
- التمكين من زيادة المشاركة فى إعداد الميتاداتا الدولية.

٧/٤ التصور المقترح لخطوات إعداد وإتاحة نشرة الإيداع

يوضح الشكل رقم (١٤) التصور المقترح لخطوات إعداد نشرة الإيداع، على النحو التالى:-

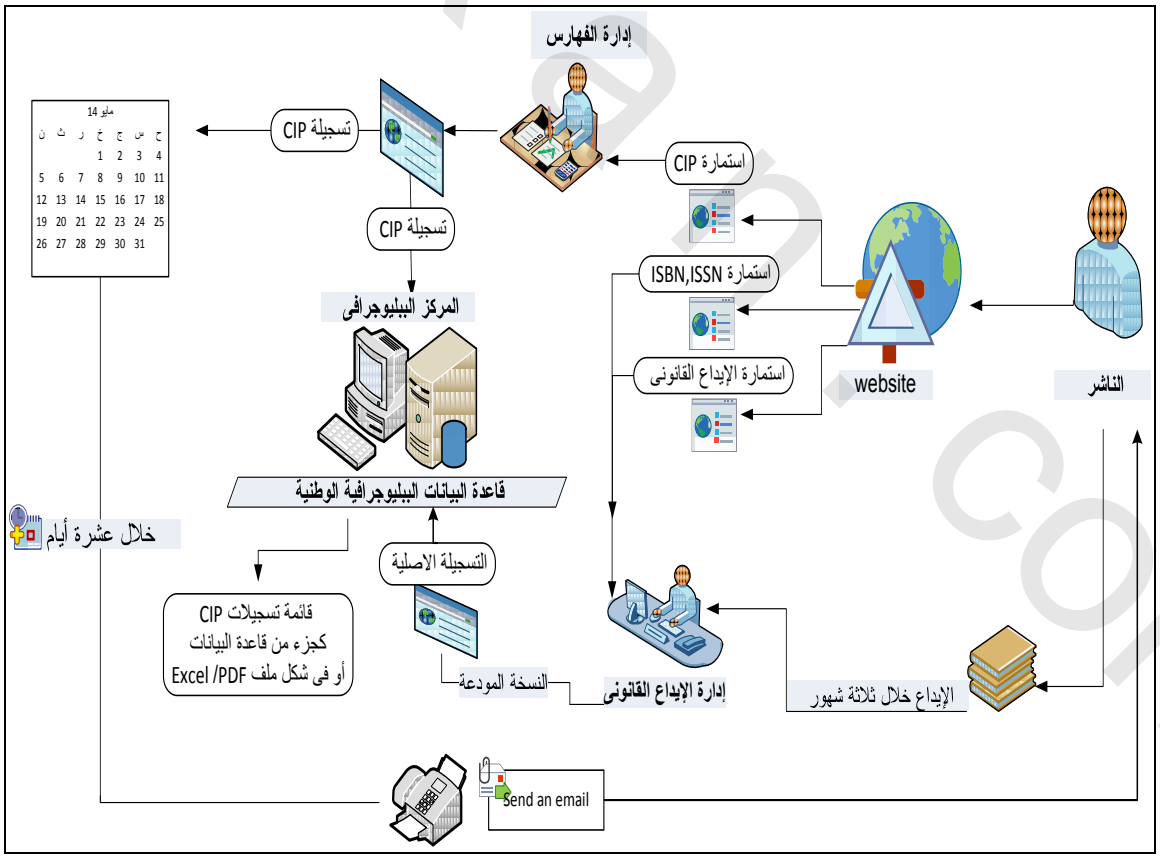

شكل رقم (١٤)

التصور المقترح لخطوات إعداد نشرة الإيداع

١- يقوم الناشر باستكمال بيانات الاستمارات الثلاثة المتاحة عبر شبكة الإنترنت Online application لكل من (الفهرسة أثناء النشر CIP- الحصول على رقم الإيداع- الحصول على الترقيمات الدولية الموحدة) وذلك عبر الموقع الإلكترونى المنشأ لهذا الهدف.

٢- تُعد إدارة الفهارس تسجيلة CIP وترسلها إلى الناشر فى شكلها البطاقى الذى سوف يظهر خلف صفحة عنوان الوعاء عبر البريد إلالكترونى أو الفاكس خلال عشرة أيام، كما ترسلها إلى المركز الببليوجرافى لإنشاء ما يسمى بـــ " قائمة تسجيلات الفهرسة أثناء النشر"، وقد تظهر كجزء من قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية أو فى شكل ملف (PDF- إكسيل) وإتاحتها أيضا عبر شبكة الإنترنت.

٣- يقوم الناشر بإيداع النسخ المقررة بإدارة الإيداع القانونى، وذلك بالنسبة للمصادر المطبوعة، أما المصادر الإلكترونية فيمكن رفعها عبر الموقع الإلكترونى للإيداع القانونى، ويتم ذلك فى حدود ثلاثة أشهر كحد أقصى بالإضافة إلى نشر وعاء المعلومات.

٤- تسلم إدارة الإيداع القانونى النسخة المودعة للمركز الببليوجرافى حتى يتم تعديل تسجيلة CIP وظهور التسجيلة الأصلية المدققة بقاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" .

obeikan.com

٨/٤ خلاصة

تتضمن مقومات إصدار الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية مجموعة من العناصر التى يجب مراجعاتها وإعادة النظر فيها، من بينها الرؤية والرسالة، عند إصدار نشرة الإيداع الإلكترونية. حيث لا توجد إشارة واضحة وصريحة –ضمن أهداف دار الكتب والوثائق القومية المصرية وكذلك فى الخطة الإستراتيجية– إلى إعدادها وإصدارها، على أن تتضمن الرؤية والرسالة ضرورة جمع وحفظ الإنتاج الفكرى المصرى المنشور داخل الدولة أو خارجها سواء فى شكل مطبوع أو إلكترونى عن طريق التشريع الذى ينظم عملية الإيداع القانونى، فضلا عن تولى دار الكتب المصرية مسئولية الضبط الببليوجرافى الوطنى باعتبارها المكتبة الوطنية المسئولة عن إصدار الببليوجرافية الوطنية وعملية الإيداع القانونى وفقا لأحكام القانون، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وظائف وحدة الحاسب الآلى أو مركز الخدمات الببليوجرافية.

ويمكن علاج مشكلة تأخر صدور نشرة الإيداع فى الوقت المناسب للمستفيدين منها وعدم انتظام صدورها وفقا للتتابع المقرر لها من خلال اتجاهين أساسيين :–

الاتجاه الأول: يتمثل فى إقامة دار الكتب المصرية علاقات تعاونية مع الناشرين المصريين وسوق الكتاب المصرى للحصول على تسجيلات لأوعية المعلومات الجديدة، بحيث تكون على غرار تسجيلات الفهرسة أثناء النشر وإتاحتها للمستفيدين من خلال نشرة الإيداع.

الاتجاه الثانى: ويتمثل فى قيام إدارة الفهارس بدار الكتب المصرية بمراجعة سياستها فى تطبيق البرنامج الوطنى المصرى للفهرسة أثناء النشر وإعداد جدول زمنى مفصل لها.

أما عن قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الإيداع القانونى، فمن الضرورى إعداد مشروع قانون جديد لـــ "الإيداع القانونى" منفصل عن هذا القانون، على أن يتضمن إيداع المصادر الإلكترونية على وجه الخصوص. وحتى يتحقق ذلك يجب مراجعة نصوص قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ واللائحة الداخلية لدار الكتب اللتان تقضيان بإيداع بعض أنواع مصادر المعلومات منها (التسجيلات الصوتية والمرئية– الدوريات– المخطوطات– مصنفات الحاسب الآلى من البرامج وقواعد البيانات– فنون الرسم والتصوير والخرائط الجغرافية والتخطيطات– فنون الحفر والنحت والخزف والعمارة– مصنفات التصوير المرئية والسينمائية) وبالتالى يمكن إدراج بياناتها الببليوجرافية فى نشرة الإيداع. بالإضافة إلى ضرورة استخدام أسلوب الإيداع القانونى الإلكترونى.

كما تم وضع تصور لبعض المعايير والسياسات التى سوف تتبعها دار الكتب فى إيداع المصادر الإلكترونية سواء كانت مادية أو ديناميكية الشكل، والمنشورات المتاحة عبر شبكة الإنترنت. فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة نحو تطوير معايير المحتوى الوصفية والموضوعية والأرقام المعيارية الدولية والضبط الاستنادى الوطنى، وذلك من خلال تعريب الأدوات المستخدمة والاهتمام بحداثتها وإتاحتها إلكترونيا.

ونظرا للانتقال والتحول من نظام آلى لآخر فى دار الكتب المصرية، والذى قد ينتج عنه نفقات مرتفعة، فإن الأمر يتطلب ضرورة اختبار أى من النظم الآلية المتكاملة التى سوف تستخدم فى إدارة أنشطة الدار اعتمادا على وثيقة النظم الآلية المتكاملة للمكتبات. أما عن واجهة التعامل ووظائف النظام الآلى المستخدم سيمفونى، فلا بد من إعداد واجهة تعامل منفصلة خاصة بقاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك بتحديد الأسلوب المناسب لصياغة تلك الاستفسارات، وتحديد سمات نتائج البحث وتفعيل إمكانيات حفظ النتائج والحصول على البيانات الببليوجرافية فى أية صيغة لاستخدامها فى إعداد الاستشهادات المرجعية والقوائم الببليوجرافية للبحوث العلمية، وكذلك توفير الارتباطات التشعبية للمصدر نفسه أو مصادر ذات صلة أو مصادر لنفس المؤلف وغيرها، وضرورة صياغة مرفق المساعدة وفقا لمجموعة من الشروط.

هذا وتعانى "نشرة الإيداع" من عدم اهتمام دار الكتب بتحديد فئات المستخدمين لها ومتطلباتهم البحثية مثلها مثل الأنشطة الببليوجرافية والخدمات الأخرى التى تقدمها الدار، حيث يجب أن تحظى دراسات احتياجات المستخدمين ورضائهم عن خدمات المعلومات التى تقدمها الدار بمزيد من الاهتمام، وقد تم وضع بعض العناصر التى يجب أن تركز عليها الدراسة الاستقصائية حول المستفيدين من نشرة الإيداع. علاوة على ذلك فإنه من الضرورى إعداد خطة تسويقية لنشرة الإيداع خاصة مع عدم توافر أية معلومات لدى العاملين بالإدارات والأقسام المختلفة بدار الكتب عن نشرة الإيداع وشكل صدورها الجديد والمستفيدين منها. ويجب أن يتم الترويج، ليس فقط باستخدام الأساليب التقليدية، بل من الضرورى الاعتماد على أساليب الترويج الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت.

كما يجب تطبيق مؤشرات الأداء الصادرة عن قسم المكتبات الوطنية بالإفلا ومؤتمر مديرى المكتبات الوطنية الأوروبية لقياس فعالية قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" وتلبية احتياجات مستخدميها بجودة عالية. وتستطيع دار الكتب القيام بدورها فى عملية الضبط الببليوجرافى الوطنى من خلال العلاقات التعاونية مع الناشرين ومؤسسات المكتبات والمعلومات والمشاركة فى كافة أنشطة الاتحادات العربية والدولية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ونجاحاتها وإخفاقاتها فى إعداد وإصدار ببليوجرافياتها الوطنية.

obeikan.com

مصادر الفصل الرابع

إدارة الببليوجرافيا.(٢٠٠٩). نشرة الإيداع القاهرة إدارة الببليوجرافيا. دار الكتب المصرية.

الشامى،أ.م. مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف والموضوعات ذات الصلة/ أحمد محمد الشامى. Retrieved 10 May 2012,from:http://www.elshami.com/

الشوابكة،ى.أ. (٢٠١٣). استخدام الفهارس العربية المتاحة للجمهور على الخط المباشر فهرس مكتبة الجامعة الأردنية نموذجا/ يونس أحمد الشوابكة. دراسات العلوم التربوية، ٤٠ (١).

حماد، ه.م.ع. (٢٠٠٩). الإيداع القانونى للمنشورات الإلكترونية على شبكة الإنترنت/ هانى محمد على حماد. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩.

دار الكتب. ([–١٩٩]a) .أهداف دار الكتب المصرية.,Retrieved 12 December 2013, from:http://www.darelkotob.gov.eg/objectives.aspx

دار الكتب. ([–١٩٩]b) .اللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية[غير منشور]. لائحة داخلية. دار الكتب. القاهرة .

دار الكتب. (٢٠١٢). الخطة الاستراتيجية لدار الكتب المصرية فى الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ . Retrieved 12 December 2013, from :http://www.darelkotob.gov.eg/strategy.aspx

عباس، أ.ص .(1999) .الإيداع القانونى للمصنفات بجمهورية مصر العربية. فى الملتقى الثانى لأمناء المكتبات الوطنية فى الوطن العربى/ أمين صوفى عباس. طرابلس: المكتبة القومية المركزية، ١٩٩٩.

عبد الهادى، م.ف. (a٢٠١٠). الإسهامات الببليوجرافية لدار الكتب المصرية/ محمد فتحى عبد الهادى. [د.م]: [د.ن].

عبد الهادى، م.ف. (٢٠١٠ b). الفهرسة فى البيئة الإلكترونية/ محمد فتحى عبد الهادى؛ نبيلة خليفة جمعة ط١ . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،٢٠١٠.

قانون المخطوطات.(٢٠٠٩). قانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية المخطوطات. Retrieved 12 December 2013,from:http://www.darelkotob.gov.eg/Manuscript_law.aspx

مرزقلال، أ. (٢٠١٠). إستراتجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييميه للمواقع الإلكترونية للناشرين/ (ماجستير), كلية العلوم الإنسانية قسنطينة.

مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات. (٢٠٠٥). النظم الآلية المتكاملة للمكتبات: المواصفات التقنية والوظيفية، الاختبار والاعتماد. القاهرة: المركز، ٢٠٠٥.

ندوة تسويق الكتاب المصرى.(٢٠١٣) .ندوة تسويق الكتاب المصرى[غير منشور].

Tedenmyr, Eva. (2001). Co-operation + Web Access = Timeliness. Paper presented at the 67th IFLA Council and General Conference, Boston.

Žumer, M. (2009). National Bibliographies in the Digital Age : Guidance and New Directions. Berlin, Boston: De Gruyter Saur.